

جامعة : المنوفية

كلية : الحقوق

قسم : دبلوم القانون الدولي الخاص

تقرير مقرر دراسي

أ- معلومات أساسية	
١- الرمز الكودي: ٥١٨٠٥	اسم المقرر: القانون الدولي الخاص مع التعمق
٢- التخصص:	دبلوم القانون الدولي
٣- الفرقة / المستوى	الدراسات العليا ٢٠١٢/٢٠١١
٤- عدد الوحدات / الساعات المعتمدة	نظري ٣ + عملي
٥- النظام المتبع لاختيار لجنة الامتحانات	اختيار لجنة ثلاثية لوضع الامتحانات تضم في عضويتها أستاذ المادة
٦- نظام المراجعة الخارجية للامتحان	متوافر غير متوافر /
٧- عدد القائمين بالتدريس	١ مدرس

ب- معلومات متخصصة	
١- الإحصائيات:	
عدد الطلاب المتقدمين بالمقرر	٣٨
عدد الطلاب الذين ادوا الامتحان	٢٦
نتيجة الامتحان	عدد % ناجح عدد % راسب
النسبة المئوية % للناجحين طبقاً للتقديرات الحاصلين عليها	ممتاز جيد جداً جيد ١٢ مقبول
٢- تدريس المقرر:	
الموضوعات التي تم تدريسها	١-نشأة القانون الدولي الخاص وتطورة -نشأة - تطور القانون الدولي الخاص - القانون الدولي الخاص الاسلامي ٢- موضوعات القانون الدولي الخاص -توزيع الافراد توزيعاً دولياً او الجنسية - التمتع بالحقوق او مركز الاجانب - استعمال الحقوق او تنازع القوانين - حماية الحقوق او الاختصاص القضائي الدولي ٣- مصادر القاعدة القانونية في مجال القانون الدولي الخاص -المصادر الرسمية(معاهدة / تشريع/ عرف) - مصادر تفسيرية ٤- طبيعة القانون الدولي الخاص وتعريفه -موقع القانون الدولي الخاص من القانون الدولي والقانون الوطني - مصطلح القانون الدولي الخاص - تعريف القانون الدولي الخاص ٥- مقدمة عن تنازع القوانين - ظاهرة تنازع القوانين - مفترضات ظاهرة تنازع القوانين - وظيفة قاعدة الإسناد - طبيعة قاعدة الإسناد

- تحليل قاعدة الإسناد - كيفية اعمال ضابط الإسناد - قواعد الإسناد ليست الأسلوب الوحيد لحل مشكلة تنازع القوانين ٦- اعمال القاضى للقانون الأجنبى الذى تشير إليه قاعدة الإسناد الوطنية -الاساس القانونى فى تطبيق القانون الأجنبى - النظرية القديمة : نظرية تنازع السيادة - موقف القضاء فى اعمال القاضى للقانون الأجنبى الذى تشير إليه قاعدة الإسناد - اعمال القانون الأجنبى منوط بطلب الخصوم أمام قاضى الموضوع - اعمال القاضى من تلقاء نفسه للقانون الأجنبى الذى تشير إليه قاعدة الإسناد - تراجع محكمة النقض الفرنسية - استمرار التراجع والعودة الى المبدأ الذى اقرته المحكمة فى قضية Bisbal - موقف القضاء المصرى من اعمال القاضى المصرى للقانون الأجنبى الذى تشير إليه قاعدة الإسناد - فى التعرف على احكام القانون الأجنبى - محل الإثبات واقعة قانونية - التمييز بين الواقعة القانونية والقانون الأجنبى باعتبارها قاعدة قانونية - القانون الأجنبى لايجوز ان يكون محلا للإثبات - طرق التعرف على القانون الاجنبى - عدم استطاعة القاضى اعمال القانون الأجنبى ٧- التكيف - خضوع التكيف لقانون القاضى - إخضاع التكيف للقانون الذى يحكم النزاع - إخضاع التكيف للقانون المقارن - التكيف فى القانون المصرى ٨- الإحالة - تعريف الإحالة - نوعا الإحالة - ظهور مشكلة الإحالة "قضية فورجو" - تبرير الأخذ بالإحالة "تطبيق قواعد الإسناد فى القانون الأجنبى" - رفض الإحالة "تطبيق القواعد الموضوعية فى القانون الأجنبى" ٩- استبعاد تطبيق القانون الأجنبى او موانع تطبيق قاعدة الإسناد - الدفع بالنظام العام - الدفع بالغش نحو القانون ١٠- الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية المبني على ضوابط شخصية - الإختصاص استنادا على الجنسية المصرية للمدعى عليه - الإختصاص استنادا على توطن المدعى عليه الأجنبى فى مصر او اقامته فيها - اختصاص المحاكم المصرية بالعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية - دعاوى الاحوال الشخصية بصفة عامة - دعاوى الاحوال الشخصية بالنظر الى نوعية الدعوى ١١- الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية المبني على ضوابط موضوعية ١٢- الإختصاص المبني على حسن اداء العدالة ١٣- قواعد الإختصاص القضائى الدولى والنظام العام	
٩٥ %	- لما تم تدريسه من المحتوى الاساسي للمقرر
٦٠ > / ٦٠ - ٨٤ < ٨٥	- مدى التزام القائمين بالتدريس بمحتوى المقرر
٦٠ > / ٦٠ - ٨٤ < ٨٥	- مدى تغطية الامتحان لموضوعات المقرر
/ محاضرات نظرية / تدريب عملي / دراسة حالة / أنشطة فصلية الاعمال الفصلية (تذكر): مشاركة امتحانات وابحاث علمية	- اساليب التعليم والتعلم

- طريقة تقويم الطلاب ☐ نظري ☐ شفوي ☐ اعمال فصلية ☐ عملي			
٣- الامكانيات المتاحة للتدريس:			
- المراجع العلمية ☒ متوفرة ☐ متوافرة بدرجة محدودة ☐ غير متوفرة			
الوسائل المعينة ☐ متوفرة ☒ متوافرة بدرجة محدودة ☐ غير متوفرة			
- المستلزمات والخامات ☒ متوفرة ☐ متوافرة بدرجة محدودة ☐ غير متوفرة			
٤- قيود ادارية وتنظيمية:		وجود قصور فى بعض الامكانيات والتمويل والزيارات الميدانية	
٥- نتيجة تقويم الطلاب للمقرر (%)		٩٠ %	
٦- مقترحات تحسين المقرر		-ادخال الموضوعات القانونية الحديثة الى المقرر بصفة دائمة ومستمرة -الرجوع الى المصادر والمراجع ومواقع الشبكة العالمية لتحديث المادة العمية للمنهج -اضافة تطبيقات جديدة وامثلة عملية -زيادة التفاعل والمشاركة الطلابية عند تنفيذ المقرر	
٧- ملاحظات المراجعين الخارجيين (ان وجدت)			
٨- ما تم تنفيذه من مقترحات التطوير في العام السابق		-ادخال الموضوعات القانونية الحديثة الى المقرر بصفة دائمة ومستمرة -الرجوع الى المصادر والمراجع ومواقع الشبكة العالمية لتحديث المادة العمية للمنهج -اضافة تطبيقات جديدة وامثلة عملية -زيادة التفاعل والمشاركة الطلابية عند تنفيذ المقرر	
٩- ما لم يتم تنفيذه من مقترحات (ما هي والاسباب)		تم تنفيذ جميع المقترحات	
١٠- خطة التطوير للمقرر للعام القادمة:			
مجالات التطوير	توصيف التطوير	توقيت التطوير	المسئول عن التنفيذ
مراجعة توصيف المقرر ومفرداته تعديل مذكرة المقرر (نصوص واسئلة)	مراجعة وتحديث المقررات	فى بداية العام الاكاديمي	الاقسام العلمية
تحديث مصادر التعليم الخاصة بالمقرر			

اسم منسق المادة: ا.د/ عبد السند حسن يمامة التوقيع :

التاريخ : / /